مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة قياسية لأثر الإيرادات الضريبية على معدلات البطالة في سورية خلال الفترة (1990 - 2010)
اسم الكاتب: د. وليد عامر، رياب محلا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5903
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

An Econometric Study Of The Impact Of Tax Revenues On Unemployment Rates In Syria During The Period (1990-2010)

Dr. Walid Amer*
Rabab Mhalla**

(Received 3 / 5 / 2023. Accepted 28 / 6 / 2023)

□ ABSTRACT □

The study aims to determine the relationship between tax revenues and unemployment rates in Syria during the period 1990-2010 by studying the co-integration between the variables according to the Autoregressive Distributed Lag model (ARDL). The study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between unemployment rates and tax revenues, both direct and indirect. According to the error correction model ESM, it was found, in the short term, there is a positive and statistical significant relationship between direct taxes and unemployment rates, and a negative and statistical significant relationship between indirect taxes and unemployment rates. the correction coefficient was 0.6901, which means, if a shock has been happened at the level of the unemployment rate in the short term we need 1.5 year to return to an equilibrium situation in the long term .

Key words: Unemployment rate - Tax revenues - Autoregressive Distributed Lag Model ARDL .

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Associate professor, Department of Economics And Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Postgraduate Student, Department of Economics And Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

دراسة قياسية لأثر الإيرادات الضريبية على معدلات البطالة في سورية خلال الفترة (1990-2010)

د. وليد عامر *

رباب محلا **

(تاريخ الإيداع 3 / 5 / 2023. قُبِل للنشر في 28 / 6 / 2023)

□ ملخّص □

تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الإيرادات الضريبية و معدلات البطالة في سورية خلال الفترة 1990-2010 من خلال دراسة التكامل المشترك بين المتغيرات وفق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL . وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل بين معدلات البطالة والإيرادات الضريبية بنوعيها المباشرة وغير المباشرة. ووفق نموذج تصحيح الخطأ ESM تبيّن وجود علاقة إيجابية ومعنوية احصائياً بين الضرائب المباشرة ومعدلات البطالة، وعلاقة سلبية ومعنوية احصائياً بين الضرائب غير المباشرة ومعدلات البطالة في الأجل القصير، حيث بلغ معامل التصحيح0.6901، مما يعني أنه في حال حدوث صدمة على مستوى معدل البطالة في الأجل القصير نحتاج إلى 1.5 سنة للعودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل .

الكلمات المفتاحية: معدلات البطالة، الإيرادات الضريبية ، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* أستاذ مساعد- قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) - قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

مقدمة

تمثل السياسة الضريبية الجانب الآخر من السياسة المالية التي تستخدم في التأثير على المتغيرات الاقتصادية. وفي سورية تتميز الحصيلة الضريبية بالانخفاض وهذا مرده كثرة الإعفاءات الممنوحة، وعدم كفاءة الجهاز الضريبي وانتشار التهرب الضريبي الأمر الذي أفقد السياسة الضريبية فعاليتها النسبية. وبما أنَّ الأزمات العالمية أثبتت نجاعة السياسة المالية في حل المشاكل الاقتصادية على الصعيد الكلي، أصبح من الضرورة بمكان إعادة النظر في السياسات المالية المطبقة عامةً، والضريبية منها على وجه الخصوص.

الدراسات السابقة:

– (رجَّال،2009)، الاتجاهات الجديدة في النظام الضريبي السوري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

تطرّق البحث إلى طبيعة النظام الضريبي السوري و أقسامه من حيث الضرائب على الدخل والثروة و الانفاق والاستهلاك وأهم المراسيم التشريعية الصادرة في هذا الإطار، كما تطرَّق إلى أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنظام الضريبي في سورية وأثره على الاستثمار والتنمية وإعادة توزيع الدخل. توصلت الدراسة إلى أنَّ النظام الضريبي الجديد لم يكن أداةً هامة في تأمين الإيرادات الضريبية ولم يكن أداةً جيدة في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة، ولم يكن أداةً جيدة في توزيع الدخل وإنما أدى إلى سوء توزيع الدخل.

– (غدير، 2010)،السياسة المالية والنقدية في سورية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، كتاب من إصدار الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، سورية.

تطرق البحث إلى السياسة المالية والنقدية في سورية خلال الفترة 1990–2008، مستعرضاً جوانب السياسة المالية كالإنفاق العام والسياسة الضريبية والسياسات النقدية، حيث تمَّ تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات بما يتوافق الظروف الاقتصادية و الاقليمية وقتها. و خلصت الدراسة إلى أنه يجب على الدولة في سورية أن تأخذ دوراً مؤثراً في الحياة الاقتصادية من خلال تأمين مصادر التمويل وأبرزها الضرائب التي يمكن توجيهها لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، وأشار البحث إلى ضرورة تبني سياسات تنموية تتناسب مع القدرات الإنتاجية والظروف الداخلية، وتفعيل أدوات السياسة المالية والنقدية لمعالجة حالة الركود الاقتصادي الذي يعتبر السبب الأهم في زيادة معدلات البطالة في سورية من خلال تسهيل إنشاء المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، ومنح قرض للعاطلين عن العمل بأسعار فائدة منخفضة وضرورة تكامل الإجراءات المالية والنقدية.

– (حمزة ياسين، 2015)، استخدام مقاربة أشعة الانحدار الذاتي VAR لتقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر، الجزائر.

يعنى البحث، بدراسة مدى تأثير صدمات السياسة المالية و النقدية على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نماذج VAR واختبار السببية لـ Granger، وتحليل دوال الاستجابة الدفعية وتفكيك التباين، حيث أظهرت الدراسة الأثر المهم للسياسة المالية على مستويات البطالة، ولكنه تأثير ضعيف بفعل أثر المزاحمة، الأمر الذي يحد من القدرة النسبية للسياسة المالية، وتوصل البحث إلى أنّ حدوث صدمة إيجابية في الإيرادات العامة ولا سيما الضريبية منها، وقدرها انحراف معياري واحد قدره (16.7)% من شأنه تخفيض معدلات البطالة، حيث ستخلف هذه الصدمة أثراً معنوياً سلبياً على معدلات البطالة طوال فترة الاستجابة.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها من الدراسات القليلة التي تتطرق إلى تأثير السياسة الضريبية على سوق العمل و معدلات البطالة في سورية، بالإضافة إلى اختلاف طريقة المنهج القياسي المتبعة في تحديد نموذج العلاقة بين متغيرات الدراسة .

أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية البحث بأهمية معرفة أثر السياسة الضريبية على سوق العمل، فالبطالة مشكلة عميقة يتطلب حلها تفعيل كافة السياسات من جانب الطلب وجانب العرض على حدٍ سواء، وبالتالي أصبح من الضرورة بمكان الوقوف على مدى فعالية السياسات المطبقة عامة والضريبية خاصةً، لكشف مواطن الخلل و تلافي الأخطاء. ومنه يتمثّل هدف الدراسة بتحديد العلاقة بين الإيرادات الضريبية و معدلات البطالة، من خلال اختبار نموذج قياسي يصلح لتفسير العلاقة بين المتغيرات خلال فترة البحث، والخروج بنتائج من شأنها المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البطالة .

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث الأساسية في الإجابة على التساؤلات الآتية :

- ما هي سمات السياسة الضريبية في سورية؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين الإيرادات الضريبية و معدلات البطالة في سورية في الأجلين الطويل و القصير، خلال الفترة 1990-2010؟
- ما هو أثر سياسة الاعفاءات الممنوحة بهدف تشجيع الاستثمار على معدلات البطالة في سورية خلال الفترة 1990-2010 ؟

فرضيات البحث:

- توجد علاقة تكامل مشترك بين معدلات البطالة والإيرادات الضريبية تؤدي إلى مستويات توازنيه في الأجل الطويل.
- توجد علاقة إيجابية بين الضرائب المباشرة ومعدلات البطالة على المدى القصير والطويل.
- توجد علاقة سلبية بين الضرائب غير المباشرة ومعدلات البطالة على المدى القصير و الطويل.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات المستمدة من المكتب المركزي للإحصاء، ومنهج التحليل القياسي في تحديد نموذج العلاقة بين معدلات البطالة والإيرادات الضريبية .

المدة الزمنية للبحث:

تناول البحث تحديد أثر الإيرادات الضريبية على معدلات البطالة خلال الفترة الزمنية 1990- 2010

الجانب النظري

تمثل الضريبة أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وفق سياسات جانب العرض ومنها سوق العمل. حيث يرتسم أثر الضريبة من خلال تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك و الاستثمار ومنه على سوق العمل.

أ- **أثر الضريبة على الإنتاج:** في هذا الإطار انقسم الباحثون في مجال المالية إلى قسمين:

- **الأول:** يرى في الضريبة عاملاً معرقلاً وذو أثر سلبي على سوق العمل، حيث أنّ زيادة الضرائب على الأرباح ستدفع المنتجين وأصحاب العمل إلى تخفيض إنتاجهم، وهو ما يترتب عليه تسريحهم للعمال بغرض خفض التكاليف أو إحلال الآلات محلهم الأمر الذي يؤثر سلباً على الطلب على العمل و منه زيادة في أعداد المتعطلين.
- **الثاني:** يرى في الضريبة عاملاً محفّزاً وذو أثرٍ إيجابي على سوق العمل، حيث أنَّ زيادة الاقتطاع الضريبي ستؤدي إلى انخفاض الدخل، الأمر الذي يدفع المنتجين لزيادة الإنتاج بهدف الحفاظ على المستوى نفسه من الأرباح، بالتالي زيادة توظيف العمال، مما يؤثر إيجاباً على الطلب العمل.

ب- أثر الضريبة على الاستهلاك :عند زيادة الضرائب، ينخفض الدخل الحقيقي للمكلف وتنخفض معه القدرة الشرائية للمكلف وبالتالي ينخفض ميله للاستهلاك ومنه انخفاض الطلب على السلع والخدمات، ومنه انخفاض الإنتاج، الأمر الذي يترتب عليه التخلي عن العديد من العمال. ومن جهةٍ أخرى، عند تخفيض الضرائب، يزداد الدخل الحقيقي ومنه تزداد حصة الدخل المتحصل التي يمكن للمكلف الاحتفاظ بها و تزداد معه القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الميل للاستهلاك، ومنه زيادة الطلب على السلع والخدمات، التي تتطلب زيادةً في الإنتاج، مما يتطلب المزيد من توظيف العمال.

وفي سياقٍ آخر أوضح Alsina أنه وبهدف المحافظة على المستوى نفسه من الاستهلاك، قد يلجأ الفرد إلى مضاعفة جهوده وزيادة ساعات العمل لتعويض النقص الحاصل في الدخل نتيجة الاقتطاع الضريبي وهو ما يعرف بأثر الدخل (Alsina , Perotti ,2003. 13).

ت- أثر الضريبة على الاستثمار : يعرف أثر الضريبة على الاستثمار بأثر Havelmoo حيث يقود خفض ضرائب الدخل إلى ارتفاع الدخل المتاح، ومنه تحسن القدرة الشرائية للمكلفين وبالتالي زيادة الميل إلى الاستهلاك ومنه التحفيز على العمل وبالتالي زيادة فرص الاستثمار الجديدة. ووفقاً لـ Havelmoo يساهم انخفاض الضرائب في انعاش الاقتصاد من خلال مضاعف الضريبة ولكن بتأثير أقل من مضاعف الإنفاق العام وبناءً عليه فإنَّ الإعفاءات والمحفزّات الضريبية وإن كانت تمثل تضحية لبعض موارد الدولة ولكنها تساهم في تحفيز المشاريع الاستثمارية التي بدورها تحسن مستوى التشغيل.

النتائج والمناقشة

أولاً : تطور الحصيلة الضريبية في سورية خلال الفترة 1990-2010

تقسم الإيرادات الضريبية في سورية إلى قسمين أساسيين

1- ضرائب مباشرة: وهي المبالغ التي تفرض على الدخل والثروة ورأس المال، وتقوم السلطات المالية بتحصيلها مباشرةً من المكلف وفق جداول محددة.(كنعان،26،2003).

2- ضرائب غير مباشرة: وهي المبالغ التي تفرض على الاستهلاك، وانتقال السلع والخدمات بين الأفراد، أو الرسوم المفروضة على بعض الأعمال التي يقوم المكلف بها، ويدفعها مباشرةً عند القيام بتلك الأعمال أو استهلاك السلع الخاضعة للضريبة (كنعان، 31،2003). و فيمايلي جدولاً يوضّح تطور الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة .

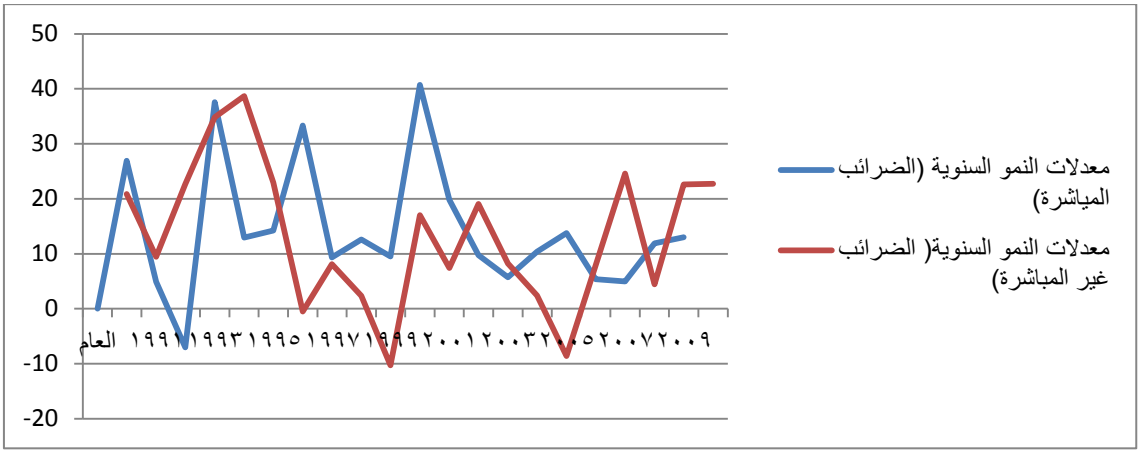
الجدول رقم(1) تطوّر الحصيلة الضريبية في سورية خلال الفترة 1990-2010 (ألوف الليرات)

العام	الضرائب المباشرة	الضرائب غير مباشرة	إجمالي الواردات الضريبية	نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية %	نسبة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية %
1990	16429000	5694000	22123000	74.26	25.74
1991	20847000	6883200	27730200	75.18	24.82
1992	21873000	7535200	29408200	74.38	25.62
1993	20343000	9245600	29588600	68.75	31.25
1994	27987000	12468600	40455600	69.18	30.82
1995	31611000	17292000	48903000	64.64	35.36
1996	36110000	21261000	57371000	62.94	37.06
1997	48143000	21153000	69296000	69.47	30.53
1998	52646000	22870000	75516000	69.72	30.28
1999	59282000	23404000	82686000	71.70	28.30
2000	64914000	20999000	85913000	75.56	24.44
2001	91362000	24570000	115932000	78.81	21.19
2002	109445000	26399000	135844000	80.57	19.43
2003	120120000	31438000	151558000	79.26	20.74
2004	127007315	34020726	161028041	78.87	21.13
2005	140200000	34842814	175042814	80.09	19.91
2006	159470000	31847000	191317000	83.35	16.65
2007	168061000	34357000	202418000	83.03	16.97
2008	176451000	42797000	219248000	80.48	19.52
2009	197411000	44699000	242110000	81.54	18.46
2010	223081000	54807000	277888000	80.28	19.72

المصدر: حسابات الباحثة، اعتماداً على الإحصائيات المنشورة في المجموعات الإحصائية و النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام آنفة الذكر.(تمّ تقريب النسب)

من الجدول رقم (1) نلاحظ هيمنة الضرائب المباشرة على الحصيلة الضريبية طوال فترة البحث بنسبٍ تفوق 50% حيث بلغت أعلى نسبة لها 83.35% عام2006 وأدنى نسبة62.9% عام 1996. وقد بلغت أعلى قيمة للضرائب المباشرة 223081 (م. ل) عام2010 وأدنى قيمة 16429(م. ل) عام 1990، بمعدل نمو وسطي خلال الفترة المدروسة بلغ 13.22% و بدرجة تقلب70.81 %، وبلغت أعلى قيمة للضرائب غير المباشرة 54807(م. ل) عام2010 وأدنى قيمة 5694(م. ل) عام 1990 بمعدل نمو وسطي عن الفترة المدروسة بلغ 11.38% ودرجة تقلب

51.07%.كما بلغت أعلى قيمة لإجمالي الضرائب 277888(م. ل) عام2010 وأدنى قيمة 22123(م. ل) عام 1990 بمعدل نمو وسطي خلال الفترة المدروسة 12.80%.ودرجة تقلب 66.13%. حيث تشير النسب المرتفعة لمعاملات التقلب (أكبر من 15%) إلى التضخم والتقلبات العنيفة في قيم الواردات الضريبية، وهو ما انعكس في معدلات نمو متذبذبة أظهرت عدم الوضوح في اتجاه السياسة الضريبية المعتمدة كما يوضّحه الشكل الآتي:



الشكل رقم (1) معدلات نمو الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة خلال 1990-2010

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لأرقام الجدول رقم (1).

من الشكل رقم (1) نلاحظ التقلب الشديد في معدلات النمو السنوية للواردات الضريبية بنوعيها المباشرة وغير المباشرة إضافةً لكونها معدلات نمو متواضعة، حيث بلغ أعلى معدل نمو خلال فترة الدراسة (40%) للضرائب المباشرة عام 2001 و(34.8%) وللضرائب غير المباشرة عام 1994.

يمكن تفسير النتائج السابقة بأن الفترة قيد البحث تميّزت بكثرة الإعفاءات الضريبية التي ترافقت مع خطوات الانفتاح الاقتصادي بداية عقد التسعينات، بهدف جذب الاستثمارات محلياً وأجنبياً، وزيادة الانتاج والدخل وأبرزها قانون الاستثمار رقم 10لعام 1991 القاضي بمنح اعفاءات من الضريبة لمدة 5 سنوات واعفاء من كامل الرسوم الجمركية عند تأسيس المشروع، و القانون رقم 20 لعام 1991القاضي بتخفيض الضريبة التصاعدية على 92%من الدخل بما فيها رسم الإدارة المحلية للمشاريع الجديدة، المرسوم رقم 7 لعام 2000 القاضي بتعديل قانون الاستثمار رقم 10لعام 1991 وزيادة الإعفاءات الضريبية لمشاريع الاستثمار وتخفيض ضريبة الدخل للشركات المساهمة من 32%إلى 25%،إلاّ أنَّ هذه الاعفاءات و التحفيزات انعكست سلباً على الحصيلة الضريبية، إضافةً إلى أنّ الأداء الاستثماري لم يكن على المستوى المطلوب حيث لم تساهم الاستثمارات في زيادة الإنتاج ومنه تحسين مستوى التشغيل، بل على العكس شكلت عبئاً على موازنة الدولة لأنَّ 60% من الدخل أصبح معفياً من الضرائب (عتيقة بن طاطة، النظام الضريبي في سورية والجزائر،2009، 22).ومن جهةٍ ثانية يمثل القطاع العام المصدر الرئيسي للضرائب في سورية، الأمر الذي جعل الحصيلة الضريبية رهناً بإنتاجية مؤسسات القطاع العام والتي كانت تتسم بالضعف غالباً طوال الفترة المدروسة، يضاف إلى ذلك أنّ أغلب الضرائب كانت مكلفة التحصيل وهو ما أثر سلباً على الحصيلة الضريبة، فوفقاً لهيئة تخطيط الدولة (تحليل الاقتصاد السوري، 2005، 67) الجزء الأكبر من ضريبة الدخل مصدره الشركة السورية للنفط والأقسام الإنتاجية في القطاع العام الأمر الذي يعكس حجم التهرب الضريبي في القطاع الخاص واستغلال الإعفاءات بشكلٍ أضرّ بالحصيلة الضريبية. يضاف إلى الأسباب السابقة، قصور النظام الضريبي وعدم كفاءة الإدارة

الضريبية وتنامي حجم القطاع غير المنظّم الذي يشكل مصدراً كبيراً للتهرب الضريبي، نتيجة استبعاد جزء كبير من الدخل خارج دائرة الضريبية . بعد عام 2003 وجدت العديد من المحاولات لتحسين النظام الضريبي وتمّ اقرار العديد من القوانين مثل المرسوم 16-1-2004 القاضي بإقرار رسم الانفاق الاستهلاكي وإعادة هيكلة العديد من الرسوم وإنهاء العمل بالعديد منها مع تغيير نسب الضرائب على الأرباح التي ترافقت مع موجة من الإعفاءات للمشاريع، وإحداث بنى مالية بتسميات جديدة كنقل التخطيط الاستثماري من هيئة تخطيط الدولة إلى وزارة المالية (دريد درغام، السياسة المالية والنقدية في سورية، تشخيص ومقترحات وحلول، ،2012، 6).ولكن لم يكن لهذه الإجراءات الأثر المطلوب حيث بقيت الحصيلة الضريبية منخفضة نسبياً وهو ما يظهره انخفاض العبء الضريبي طوال فترة البحث. فالعبء الضريبي يمثل نسبة الواردات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم لتقييم مردودية النظام الضريبي.

ثانياً: تطور معدلات البطالة ومعدلات العبء الضريبي في سورية خلال الفترة 1990-2010

وبهدف مقاربة معدلات البطالة مع معدلات العبء الضريبي نستعرض الجدول الآتي:

الجدول رقم (2) معدلات البطالة ومعدلات العبء الضريبي في سورية خلال الفترة 1990-2010

العام	معدل البطالة %	العبء الضريبي %	العام	معدل البطالة%	العبء الضريبي %
1990	7.2	8.24	2001	10.3	13.15
1991	6.8	8.90	2002	11.7	13.36
1992	6.8	7.91	2003	12.1	14.20
1993	6.8	7.15	2004	12.3	12.71
1994	6.8	7.99	2005	8	11.62
1995	6.7	8.56	2006	8.2	11.08
1996	7.2	8.3	2007	8.4	10.02
1997	7.7	8.29	2008	10.9	8.97
1998	8.3	9.55	2009	8.1	9.61
1999	8.9	10.09	2010	8.6	9.95
2000	9.5	9.50	-	-	-

المصدر: حسابات الباحثة اعتماداً على أرقام المجموعات الاحصائية .

من الجدول رقم (2) نلاحظ النقاط التالية :

- معدلات البطالة في سورية كانت بشكل عام مرتفعة نسبياً وشهدت انتقالات عديدة خلال الفترة 1990-2010 ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد الوافدين إلى سوق العمل نتيجة الضغوط السكانية المرتفعة، بسبب النمو السكاني الكبير خلال فترة السبعينات والثمانينات، وضعف معدلات النمو الاقتصادي التي لم تساهم في خلق فرص عمل تساعد على استيعاب الأفراد الداخلين إلى سوق العمل و عدم توافر خطط تنموية استهدفت سوق العمل مكّنت من ضبط معدلات البطالة، يضاف إلى ما سبق الأحداث الاقليمية و منها الحرب على العراق 2003 وأحداث لبنان 2005 والأزمة المالية العالمية 2008 والتي كانت سبباً في عودة قسم كبير من العمالة السورية في الخارج.
- معدلات العبء الضريبي منخفضة جداً حيث بلغ أعلى معدل للعبء الضريبي 14.2% عام 2003 وهي معدلات ضعيفة جداً مقارنةً بنسبة العبء الضريبي المتعارف عليها والتي حددها الاقتصادي الاسترالي كولن كلارك بـ25% من الناتج المحلي الإجمالي (رحيم،2011،192)، و ضعيفة جداً مقارنة بنسب العبء الضريبي في بعض الدول حيث بلغ العبء الضريبي في ألمانيا 45% وفي الأردن 24%وفي مصر 21%،(غدير، السياسة المالية و النقدية في سورية،2008،،123) الأمر الذي أفقد الضرائب فعاليتها النسبية على المستوى الاقتصادي ككل.

- عند مقاربة معدلات البطالة مع معدلات العبء الضريبي خلال فترة البحث، نلاحظ أنه خلال الفترة 1990-1995،ترافق انخفاض معدلات البطالة وفقاً (للإحصائيات الرسمية) مع انخفاض العبء الضريبي الدال على انخفاض الحصيلة الضريبية، مرتبطاً بكثرة الإعفاءات و التحفيزات التي منحت للقطاع الخاص بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات، حيث لعبت الاستثمارات في تلك الفترة دوراً هاماً في امتصاص البطالة. ولكن خلال الفترة 1996-2001 لم تترافق الإعفاءات بخطوات جدية متعلقة بتحسين البيئة الاستثمارية، وبالتالي لم تكن كافية للحفاظ على استمرارية الاستثمارات من طرف القطاع الخاص ،الأمر الذي جعلها سياسة ضارة بالحصيلة الضريبية سببت بانخفاضها ومن جهة ثانية لم تحقق الاستثمارات الهدف منها في زيادة الإنتاج وتحسين مستوى التشغيل الأمر الذي ساهم في حالة الركود الاقتصادي العميق الذي شهده الاقتصاد السوري في تلك الفترة، يضاف إلى ما سبق توقف تحويل ضرائب المشتقات النفطية للموازنة ومنه تراجع الحصيلة الضريبية الأمر الذي يشير إلى كبر حجم التهرب الضريبي وانتشاره بشكل واسع. خلال الفترة 2002-2004 نجد ارتفاعاً في معدلات البطالة مصحوباً بارتفاع معدلات العبء الضريبي الذي مرده خلق مطارح ضريبية جديدة، بهدف زيادة التحصيل الضريبي وتعويض النقصان في فوائض القطاع العام المصدر الرئيسي للضرائب. خلال الفترة 2005- 2007 نجد انخفاضاً في معدلات البطالة رغم أنَّ جميع الظروف الاقتصادية حينها مهيئةً لارتفاعها، وأبرزها انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض معدلات الاستثمار وإغلاق آلاف الورش والمعامل ولاسيما في حلب ودمشق وريفها نتيجة إغراق السوق المحلي بالبضائع التركية، من خلال فتح المعابر بين سورية وتركيا، وعودة قسم كبير من العمالة السورية في الخارج بسبب الأحداث الاقليمية العالمية، مما ترتب عليه زيادة أعداد العاطلين عن العمل ولكن الإحصائيات الرسمية أشارت إلى انخفاض معدلات البطالة، وفي الوقت نفسه نلاحظ ارتفاعاً في العبء الضريبي. خلال 2008-2011 انخفاض العبء الضريبي لم يكن مرده سياسة ضريبية موجهه إنما اتساع حجم التهرب الضريبي، فحصة القطاع الخاص من حصيلة الدخل على الأرباح تبلغ 25%-30% من مجموع ضرائب الدخل وهذه المساهمة تكافئ 2.16% من حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي أي أنَّ القطاع الخاص يدفع فقط 2.16% من دخله كضريبة هي نسبة منخفضة جداً(غدير،السياسة المالية والنقدية في سورية، 2008،،243).

ثالثاً: الدراسة القياسية

3-1 متغيرات الدراسة:

1- **المتغير التابع :**

معدل البطالة : ويمثل نسبة عدد العاطلين عن العمل من مجموع قوة العمل ، رمز له UNEMP .

2- **المتغيرات المستقلة :**

- نسبة الضرائب المباشرة من إجمالي الإيرادات ويرمز لها Direct

- نسبة الضرائب غير المباشرة من إجمالي الإيرادات ويرمز لها INDirect

و بهدف تحديد أنسب نموذج لتقدير العلاقة بين المتغيّرين، بدايةً نعتمد على دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها(Svilokos ,2016,13) .

3- 2 دراسة استقرار السلاسل الزمنية :

تعرف دراسة استقرار السلاسل الزمنية، بدراسة جذر الوحدة (Unit Root Test) حيث توجد عدة اختبارات لهذه الدراسة، أبرزها اختبار ديكي فولر العادي DF، ديكي فولر الموَّسع ADF ، اختبارKPSS ، واختبار فيليب بيرون PP واعتماداً على اختبار ديكي فولر الموسع ADF حصلنا على النتائج الآتية :

1- اختبارات جذر الوحدة **Unit Root** للسلاسل الزمنية في مستواها

الجدول رقم (3) اختبار ADF في المستوى level

السلسلة Direct			
اختبار ADF في المستوى Level	مستوى المعنوية 5%		
	t- statistic	القيمة الحرجة	p-value
Constant &linear trend	-2.344	-3.658	0.393
Constant	-2.004	-3.020	0.282
None	-0.688	-1.959	0.405
السلسلةINDirect			
اختبار ADF في المستوى Level	مستوى المعنوية 5%		
	t- statistic	القيمة الحرجة	p-value
Constant &linear trend	-2.795	-3.658	0.214
Constant	-1.243	-3. 020	0.632
None	5.2836	-1.959	0.671
السلسلة UNEMP			
اختبار ADF في المستوى Level	مستوى المعنوية 5%		
	t- statistic	القيمة الحرجة	p-value
Constant &linear trend	-2.324	-3.658	0.603
Constant	-1.049	-3.020	0.357
None	0.905	-1.958	0.623

المصدر : مخرجات برنامج Eveiwes10

من الجدول رقم (3) نلاحظ أنَّه في جميع حالات السلاسل الزمنية المدروسة، إحصائية **t** المحسوبة بالقيمة المطلقة، أصغر من القيم الجدولية وقيمة المعنوية p-Value > 0.05 في جميع الحالات، وبالتالي نقبل فرضية العدم بأنّ السلسة تحتوي على جذر الوحدة أي غير مستقرة في مستواها، ولمعالجة المشكلة السابقة نختبر استقرار السلسلة في مستوى الفرق الأول،**First Deference** .

الجدول رقم (4) اختبار ADF في مستوى الفرق الأول First Deference

السلسلة Direct			
اختبار ADF عند الفرق الأول First Deference	مستوى المعنوية 5%		
	t- statistic	القيمة الحرجة	p-value
Constant &linear trend	-4.833	-3.673	0.0011
Constant	-4.905	-3.029	0.0056
None	-5.012	-1.960	0.0000
السلسلة INDirect			
اختبار ADF عند الفرق الأول First Deference	مستوى المعنوية 5%		
	t- statistic	القيمة الحرجة	p-value
Constant &linear trend	-4.691	-3.673	0.0011

0.0055	-3.029	-4.815	Constant
0.0000	-1.960	-5.130	None
السلسلة UNEMP			
مستوى المعنوية 5%			اختبار ADF عند الفرق الأول First Deference
p-value	القيمة الحرجة	t- statistic	
0.020	-3.658	-4.848	Constant &linear trend
0.070	-3.020	-4.882	Constant
0.054	-1.959	-5.002	None

المصدر : مخرجات برنامج Eveiwes10

من الجدول رقم (4) نلاحظ أنّ قيمة إحصائية t المحسوبة بالقيمة المطلقة في جميع الحالات أصبحت أكبر من القيم الجدولية، وقيمة المعنوية P-Value < 0.05 في جميع الحالات، ومنه نرفض فرضية العدم بأنّ السلسة تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي أصبحت السلاسل مستقرة في مستوى الفرق الأول. من النتائج السابقة يمكن أن نخلص إلى أنَّ السلاسل الزمنية المدروسة، متكاملة من الدرجة الأولى I(D) = I(1). وبناءً على ذلك يمكن تطبيق دراسة التكامل المشترك للمتغيرات وفق نموذج الانحدار الذاتي بالفجوات الزمنية الموزعة ARDL .

3-3 : تقدير نموذج ARDL (Auto Regressive Distributed Lag)

عند تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة حصلنا على النموذج الآتي:

الجدول رقم (5) تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: UNEMP				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 1993 2010				
Included observations: 18 after adjustments				
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): INDIRECT DIRECT				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 48 Selected Model: ARDL(1, 3, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UNEMP(-1)	0.309815	0.180198	1.719300	0.1239
INDIRECT	0.037823	0.234562	0.161248	0.8759
INDIRECT(-1)	-0.275472	0.208821	-1.319174	0.2236
INDIRECT(-2)	-0.429471	0.232351	-1.848370	0.1017
INDIRECT(-3)	0.512810	0.207316	2.473570	0.0385
DIRECT	0.199022	0.092438	2.153042	0.0635
DIRECT(-1)	-0.031566	0.101129	-0.312135	0.7629
DIRECT(-2)	0.074926	0.101751	0.736367	0.4825
DIRECT(-3)	-0.217116	0.100927	-2.151216	0.0637
C	6.564524	7.072562	0.928168	0.3805
R-squared	0.885959	Mean dependent var		8.916667
Adjusted R-squared	0.757663	S.D. dependent var		1.824426

S.E. of regression	0.898123	Akaike info criterion	2.923162
Sum squared resid	6.453006	Schwarz criterion	3.417813
Log likelihood	-16.30846	Hannan-Quinn criter.	2.991368
F-statistic	6.905584	Durbin-Watson stat	2.910671
Prob(F-statistic)	0.006095		

المصدر : مخرجات برنامج Eveiwes10

نتائج الجدول رقم(5) تشير إلى أنَّ النموذج الأفضل من أصل 48، هو النموذج ARDL(1.3.3)، وهو النموذج بإبطاء واحد للمتغير التابع (البطالة) وثلاث ابطاءات للمتغيرات التفسيرية. وبقراءةٍ أولية للنموذج المقترح نجد أنَّ قيمة معامل التحديد Adjusted R-squared=0.76، مما يعني أنَّ 76% من التغيرات في المتغير التابع تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة، و النموذج المقترح جيد احصائياً استناداً لقيمة إحصائية (F=6.905)، ومعنوية هذه الإحصائية p-value = 0.0006 < 0.05.

3-4 : اختبار صلاحية النموذج

بهدف اختبار صلاحية النموذج المقترح وخلوه من المشاكل القياسية، نطبق الاختبارات الآتية:

1- اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي Auto Correlation LM Test

- فرضية العدم : لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي
- الفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

الجدول رقم (6) نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي عند مستوى معنوية 5%

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.582685	Prob. F(2,6)	0.2805
Obs*R-squared	6.216515	Prob. Chi-Square(2)	0.0447

المصدر : مخرجات برنامج Eveiwes10

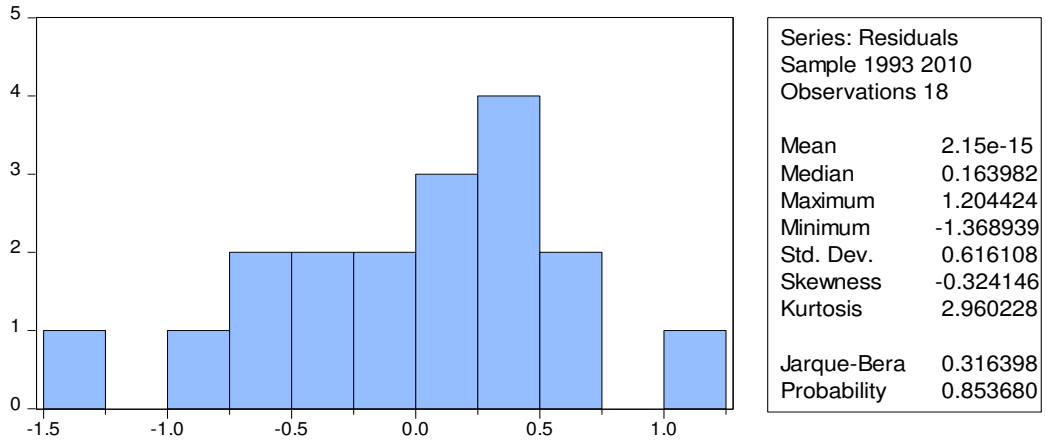
من الجدول رقم (6) نجد أنَّ قيمة p-value = 0.280 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وبناءً عليه نقبل فرضية العدم، أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

2- اختبار التوزيع الطبيعي Normality test

فرضية العدم : البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً

الفرضية البديلة: البواقي غير موزعة توزيعاً طبيعياً

الجدول رقم (7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Normality test



المصدر : مخرجات برنامج Eveiwes10

وفي هذا الإطار كانت نتيجة اختبار Jarque - Bera الدال على التوزع الطبيعي للبواقي يساوي 0.316، إضافةً إلى أنّ قيمة p-value = 0.853 وهي أكبر من 5% ومنه نقبل فرضية العدم بأن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

3- اختبار ثبات التباين Residual Heteroscedasticity Test

فرضية العدم : ثبات التباين بين البواقي

الفرضية البديلة: عدم ثبات التباين بين البواقي

الجدول رقم (8) نتائج اختبار ثبات التباين عند مستوى معنوية 5%

Heteroscedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.418850	Prob. F(1,15)	0.5273
Obs*R-squared	0.461801	Prob. Chi-Square(1)	0.4968

المصدر : مخرجات برنامج Eveiwes10

من الجدول رقم (8) نلاحظ أنَّ قيمة p-value = 0.527 وهي أكبر من 5% ومنه نقبل فرضية العدم، القائلة بثبات التباين بين البواقي ونرفض الفرض البديل القائل بعدم ثبات التباين. نتائج الاختبارات السابقة تقودنا إلى تطبيق اختبار التكامل المشترك الخاص بنموذج ARDL .

3-5: اختبار التكامل المشترك Long Run Form &Bound Test.

بهدف التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك أي علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، واختبار الفرضية بأنَّ السياسة الضريبية تؤثر في معدلات البطالة في الآجل الطويل نطبق اختبار Long Run Form &Bound Test.

الجدول رقم (9) نتائج اختبار Long Run Form &Bound Test.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.846285	10%	3.17	4.14
k	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52

		1%	5.15	6.36
Actual Sample Size	18		Finite Sample: n=35	
		10%	3.393	4.41
		5%	4.183	5.333
		1%	6.14	7.607
		10%	3.437	4.47
		5%	4.267	5.473
		1%	6.183	7.873

المصدر : مخرجات برنامج Eveiwes10

من الجدول رقم(9) نلاحظ أنَّ إحصائية F = 6.48 وهي أكبر من جميع القيم عند حدود I(0)، I(1) وخاصةً عند مستوى معنوية 5% ومنه نرفض الفرضية الابتدائية القائلة بعدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل.

3-6 : تقدير معادلة الأجل الطويل .

يمكن استنتاج معلمات الأجل الطويل من الجدول الآتي:

الجدول رقم (10) تقدير معلمات الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة

Levels Equation				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INDIRECT	-0.223577	0.632377	-0.353551	0.00738
DIRECT	0.036608	0.201008	0.182122	0.00860
EC = UNEMP - (-0.2236*INDIRECT + 0.0366*DIRECT)				

المصدر : مخرجات برنامج Eveiwes10

من الجدول رقم (10) يمكننا استنتاج المعادلة في الأجل الطويل على النحو الآتي:

UNEMP = - 0.2236*INDIRECT + 0.0366*DIRECT

تظهر المعادلة السابقة أنَّ الضرائب غير المباشرة لها أثر سلبي ومعنوي احصائياً على معدلات البطالة، والضرائب المباشرة لها أثر إيجابي ومعنوي احصائياً على معدلات البطالة .

3-7 : تقدير العلاقة في الأجل القصير

بتطبيق اختبار ERORR CORRECTION FORM نحصل على تقدير العلاقة في بين معدلات الضريبة ومعدلات البطالة في الأجل القصير على النحو الآتي :

الجدول رقم (10) تقدير معلمات الأجل القصير بين متغيرات الدراسة

ARDL Error Correction Regression		
Dependent Variable: D(UNEMP)		
Selected Model: ARDL(1, 3, 3)		
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend		
Included observations: 18		
ECM Regression		
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend		

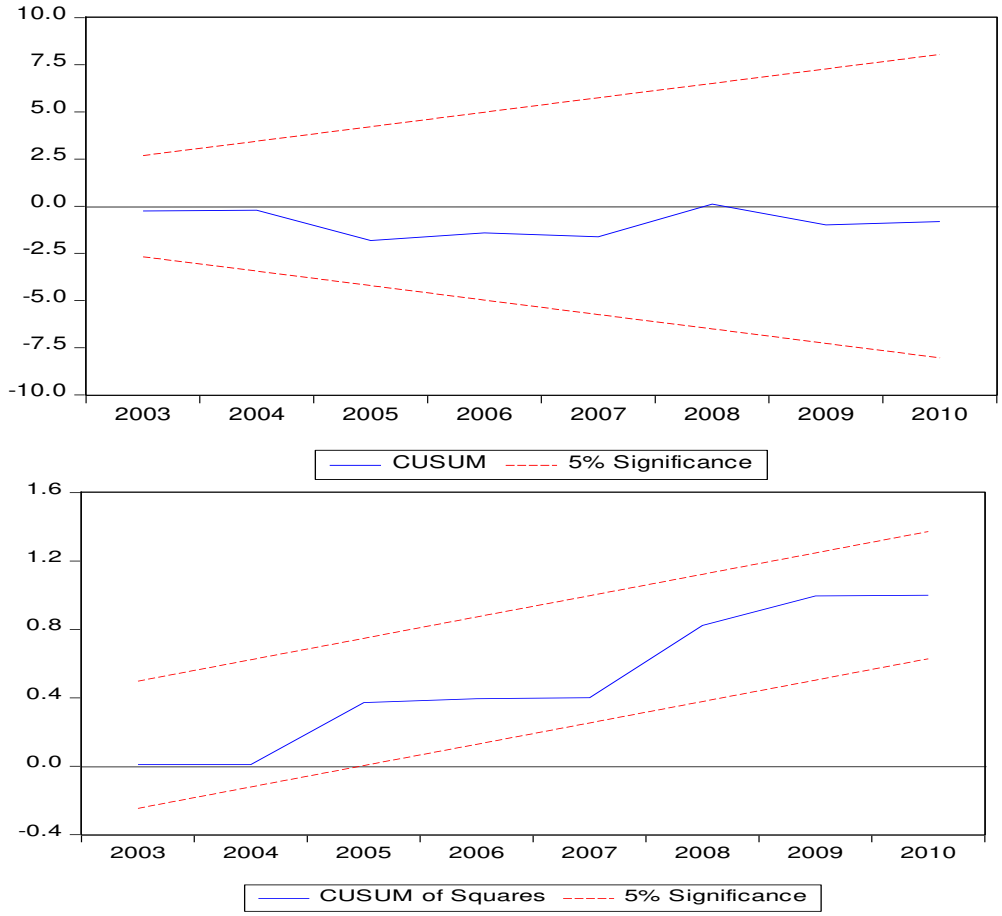
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.564524	1.314826	4.992693	0.0011
D(INDIRECT)	0.037823	0.148361	0.254938	0.8052
D(INDIRECT(-1))	-0.083339	0.158710	-0.525104	0.6137
D(INDIRECT(-2))	-0.512810	0.141288	-3.629550	0.0067
D(DIRECT)	0.199022	0.075391	2.639846	0.0297
D(DIRECT(-1))	0.142190	0.079654	1.785096	0.1121
D(DIRECT(-2))	0.217116	0.073000	2.974168	0.0178
CointEq(-1)*	-0.690185	0.136214	-5.066909	0.0010
R-squared	0.826158	Mean dependent var		0.100000
Adjusted R-squared	0.704469	S.D. dependent var		1.477677
S.E. of regression	0.803306	Akaike info criterion		2.700940
Sum squared resid	6.453006	Schwarz criterion		3.096661
Log likelihood	-16.30846	Hannan-Quinn criter.		2.755505
F-statistic	6.789083	Durbin-Watson stat		2.910671
Prob(F-statistic)	0.003784			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر : مخرجات برنامج Eveiws10

من الجدول رقم (10) يظهر أنَّ قيمة معامل التصحيح ,CointEq(-1)* = -0.6901 وهي تحقق الشرطين بأنها قيمة سالبة ومعنوية Prob= 0.0010، حيث تكشف قيمة معامل التصحيح عن السرعة التي يعود فيها المتغير التابع إلى القيم التوازنيه في الأجل الطويل، ومنه عندما ينحرف مؤشر البطالة في الفترة (t-1)،عن القيمة التوازنية، فإنَّ 0.6901 من الأخطاء يتم تصحيحها في الفترة t، و يصل المتغير التابع إلى وضع التوازن بعد 1.5 عام. و بناءً على ذلك نرفض القائلة بعدم وجود أثر للإيرادات الضريبية على معدلات البطالة في الأجل القصير، ونقبل الفرضية القائلة بوجود أثر للإيرادات الضريبية على معدلات البطالة في الأجل القصير.

3-8 : اختبار الاستقرار الهيكلي لـ نموذج ARDL المقدَّر

لتحديد مدى ملائمة النموذج المقترح في الأجلين القصير والطويل، نقوم باختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل للتأكد من في خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من أي تغيرات هيكلية عبر الزمن ويتم ذلك وفق اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMQ)، وفق المبدأ التالي إذا وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبارين السابقين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% للاختبار CUSUM ، تكون المعاملات مستقرة و إذا انتقل الشكل خارج حدود الحدود الحرجة تصبح المعاملات غير مستقرة على النحو الآتي:



الشكل رقم (2) : اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدّر

من الشكل رقم(2) يمكننا استنتاج أنّ المعاملات المقدرة لنموذج ARDL في الأجل الطويل والقصير مستقرة هيكلياً لأنَّ الشكل البياني المعبر عن النموذج وقع ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% .

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال البحث يمكن ايراد بعض النتائج والتوصيات على الشكل الآتي:

1- وجود علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات الضريبية بنوعيها المباشرة وغير المباشرة و معدلات البطالة، أي تؤثر الإيرادات الضريبية على معدلات البطالة في الأجلين الطويل القصير.

2- توجد علاقة سلبية ومعنوية احصائياً بين الضرائب غير المباشرة ومعدلات البطالة، وعلاقة ايجابية ومعنوية بين الضرائب المباشرة ومعدلات البطالة.

3- بلغ معامل التصحيح 0.6901، مما يعني في حال حدوث صدمة في معدل البطالة في أحد السنوات فإن نسبة التصحيح في السنة التالية تعادل 69% .

4- نتيجة اعتماد الإيرادات الضريبية على فوائض القطاع العام والإيرادات النفطية، أصبحت الحصيلة الضريبية رهناً بتقلبات الأداء والإنتاجية للقطاع العام ونضوب الثروة النفطية وتقلبات أسعارها عالمياً.

5- شهد سوق العمل خلال فترة البحث معدلات بطالة مرتفعة، حيث أثبتت الدراسة التجريبية أنّ السياسات الضريبية كانت ضعيفة الأثر في حل مشكلة البطالة.

6- خلال الفترة 1990-1995 انخفاض معدلات البطالة، أشار إلى توافق أثر الإعفاءات في جذب الاستثمارات منه تحسين مستوى التشغيل مع أثر الدخل وفقاً لـHavelmoo.

7- ارتفاع معدلات البطالة، أظهر ضعف فعالية الاعفاءات والتشريعات والامتيازات التي منحت للقطاع الخاص في استمرارية الاستثمارات وبالتالي عدم تحقيقها الأهداف المرجوة منها.

تتمثل التوصيات في الآتي :

1- الاهتمام بالموارد الضريبية، كمصدر رئيسي للإيرادات الأكثر كونها مصدراً أكثر استمراراً، واستقراراً.

2- التركيز على الضرائب غير المباشرة، و تخفيض مستوى الضرائب المباشرة، كونها تؤثر سلباً على عجلة الإنتاج وبالتالي انخفاضاً في الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة ومنه زيادة معدلات البطالة.

3- تحقيق الانسجام بين النظام الضريبي والنظام الاقتصادي، وتحسين التشريع الضريبي ورفع كفاءة الأجهزة الضريبية بهدف تفعيل دور الإيرادات الضريبة في تحفيز النشاط الاقتصادي ومنه تحسين مستويات التشغيل.

4- ضرورة أن تتصف المعدلات الضريبية بالعدالة حتى تصبح فاعلة مالياً واقتصادياً وتساعد في الحد من التهرب الضريبي.

5- وضع خطط تنموية لمعالجة مشكلة البطالة، توفق بين متطلبات سوق العمل والمعروض منه، فارتفاع معدلات البطالة أوضح عدم جديّة و فعاليّة الخطط القائمة.

6- تحسين ظروف سوق العمل من حيث تحسين بيئة الأعمال وتخفيف القيود الإجراءات الناظمة المتعلقة بالاستثمارات الفردية والمشاريع الصغيرة.

References

ARABIC REFERENCES.

1- AlMOSABBEH, I ., *Determines The Economic Growth In Syria During The Period 1970-2004*, Ph.D. Thesis in Economics, Faculty of Economics, University of Damascus, Syria. , 2008.(In Arabic)

2- ABDL-KADER ,M ,A. *The Recent In Econometrics Between Theory And Application* , Al DAR Aljamee, Egypt, 2004. .(In Arabic)

3- BIN TATA,A. *The Tax System in Syria and Algeria*, Master Thesis, Faculty of Economics, Damascus University, Syria,2010. .(In Arabic).

4- BIN AMRA,A. *Technological Steps of ARDL using the E-Views 10* , Abbas SETIF University of , Algeria,2019. .(In Arabic) https://www.researchgate.net/publication/340875068_khtwat_ttbyq_tqnyt_ARDL_bastkhdam_brnamj_Eviews10?enrichId=rgreq3715263c458b103cdcfd3950404b2eb4XXX&enrichSource=Y292ZXJQYWdlOzM0MDg3NTA2ODtBUzo4ODM1NjA1NzU2ODg3MTBAMTU4NzY2ODY2NTc2MA%3D%3D&el=1_x_2&_esc=publicationCoverPdf

5- CHIBI, AR., *Macroeconomic Effects of Fiscal Policy and Sustainability of the Public Debt Balance Deficit*, Ph.D. Thesis, University of TALEMCAN, Algeria, 2013 .(In Arabic)

6- DERGHAM,D, *Fiscal and Monetary Policy in Syria (Diagnosis, Proposals and Solution)* ,Economic Sciences Association, Damascus, 2015. .(In Arabic).

https://secoss.org/wpcontent/uploads/2019/07/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D8%AE%D9%8A%D8%B5-%D9%88%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84-%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D8%AF%D8%B1%D8%BA%D8%A7%D9%85.docx

7- GADEER,H , *Monetary and Fiscal Policy in Syria and its Developmental Role*, General Book Authority, Ministry of Culture, Syria, 2010. .(In Arabic)

8- KANAAN,A, *Public Finance, And Financial Reform In Syria* ,Faculty of Economics, Damascus University, Syria,2003. .(In Arabic).

9- RIJAL,A . *New Trends in the Syrian Tax System*, Master Thesis in Economics, Faculty of Economics, University of Damascus , Syria,2010. .(In Arabic).

10- SAKHRY,O , OMEISH,A. *An Analytical and Econometric Study of the Impact of Foreign Investment Inflows On Employment In Algeria during the period1970-2019 Using Co-integration Methodology and Granger Causality* .Journal of North African Economics,Vol13. .(In Arabic).
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/103543

BULLETIN

11- Central Bank Of Syria, Quarterly Bulletin 2007-2010,Vol 47,NO3-4, Syria.

12- Syrian Central Bureau of Statistics, statistical groups during period, 1990 -2010.

13- State Planning Commission in Syrian , *Analyzing Syrian Economy*,2005 .(In Arabic)

FOREIGN REFERENCES

1- ALSINA,A, PEROTTI. R. *Fiscal Policy Profits And Investment*, American Economic Review ,Vol 92,No3,2003

2- MANKIW,G,N. *2Mankiw's Principles of Macroeconomics* ,6th Edition, France,2009.
,.http://www.mim.ac.mw/books/Mankiw's%20Principles%20of%20Macroeconomics%206th%20Edition.pdf

3- SVILOKOS,T. *Does Economic Crisis Affect The Demand* For *Money: Evidence From Croatia*?, Romanian Academy , Romanian Vol 3,N73,2016 ,.https://www.researchgate.net/publication/309213354_DOES_ECONOMIC_CRISIS_AFFECT_THE_DEMAND_FOR_MONEY_EVIDENCE_FROM_CROATIA